فبالرغم من الاقرار ، وبالتالي الاستجابة ، للاهداف السياسية لانتفاضة جماهير قطاع غزة ، قامت الحكومة المصرية بممارسات قمعية تجاه من اعتبرتهم مسؤولين عن الانتفاضة . فبعد مضي يوم واحد على توقف المظاهرات الاحتجاجية في قطاع غزة ، قامت قوات الامن باعتقال من اعتبرتهم محركي المظاهرات ، وقد شملت الاعتقالات اشخاصا من كافة انحاء القطاع ، وكان بالامكان اعتبار هذه الاعتقالات تدبيرا احترازيا تحسبا لقيام مظاهرات جديدة ، ولكن نمط معاملة السجناء تشير الى أن الاعتقالات كانت اجراءات تأديبية ، فقد قدم المعتقلون لسجانيهم باعتبارهم جواسيس ، ومورس تجاههم ابشع صنوف التعذيب (١٠) .

وباعتبار ان المعتقلين الغزيين كانوا اما من الاخوان المسلمين او الشيوعيين او أصدقائهم ، فقد انعكس عليهم موقف الثورة السلبي من الشيوعيين والاخوان المسلمين المصريين . واستمرت الاوضاع السيئة لمعتقلي غزة على حالها الى حين توقيع صفقة الاسلحة التشيكية ، وحضور عبد الناصر مؤتمر باندونغ ، حيث انفرجت العلاقة بين السلطة والشيوعيين ، الذين وجهوا ، من معتقلهم ، برقية الى عبد الناصر المسافر الى باندونغ تقول « يحيا المجاهد في المعركة ضد الامبريالية . سلامات » (١١) .

الاجراءات القمعية في قطاع غزة

سنت الادارة المصرية ، على هامش انتفاضة اذار ١٩٥٥ ، في قطاع غزة سلسلة من القوانين والاجراءات القمعية ، التي يمكن اعتبارها مكملة لحملة الاعتقالات الواسعة التي جرت . ففي يوم ١٤ آذار ١٩٥٥ ، اي بعد مرور اقل من ٣ ايام على استجابة الادارة المصرية لطلبات انتفاضة اذار ، و « بمناسبة الاضطرابات التي حدثت يوم اول اذار سنة ١٩٥٥ في غزة ودير البلح ، » صدر امر منع بموجبه « التجول منعا باتا لاي شخص بالمناطق الواقعة تحت ادارة حاكم غزة وحاكم اداري دير البلح فيما بين الساعة الثامنة من مساء اول آذار سنة ١٩٥٥ والساعة التاسعة من صباح ٢ اذار ١٩٥٥ وفيما بين الساعة السابعة مساء والساعة السادسة صباحا من الايام التالية » (١٢) ، هذا ، علما بأن هذا القرار لم يكن قرارا مؤقتا القصد منه مواجهة ايام الاضطرابات فقط ، بل استمر بعد ذلك بكثير ، كما هو واضح من نص القرار الصادر في ١٩٥٥/٩/١٥ ، والذي بموجبه : « يباح التجول داخل المدن والقرى ومعسكرات اللاجئين فقط في المنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين وذلك خلال ايام شهر رمضان المعظم وايام عيد الفطر المبارك » (١٣) .